مستقبل العمل العربي المشترك

د. خالد عبد الله
رئيس بعثة الجامعة العربية في الولايات المتحدة

ندوة في "مركز الحوار العربي" – ١٩٩٥/١/١٤

بداية لا بد من التأكيد على أن هذا الحديث لا يقع في مجال التنبؤ أو التكهن بما سيكون عليه حال العمل العربي المشترك في مستقبل الأيام. فهو مجال ليست لدي فيه خبرة، ولا أمتلك ناصيته. إنما هو حديث عما ينبغي أن يكون العمل العربي في نهاية هذا القرن ومطلع القرن القادم.

والإختلاف واضح في دلالة الموضوعين، وبين فيما يقودان إليه من نتائج. فالتنبؤ قراءة الماضي القريب والحاضر وإسقاطهما على المستقبل وهو وان استند إلى العلم وأساليبه فهو عاجز عن الرؤية الحقيقية لمسار الشعوب وتحول مصائرها حتى وإن أصاب في رؤية التغيرات القطاعية. فنهضة الشعوب مسألة معقدة تتشابك فيها العوامل الكمية مع العوامل النوعية وتختلط فيها الأبعاد الزمنية، وتتفاعل في داخلها التأثيرات الداخلية والخارجية، وهي في معظمها عواملصعب تكميمها.

لكن الحديث عما ينبغي أن يكون عليه المستقبل لن يكون مجدياً ومعتبراً إذا كان مجرد أماني تحركها المشاعر، ومنبت الصلة عن الواقع، أو يقفز إلى الحديث عن الأرقام المجردة والصفقات التجارية كأسس وثوابت لهذا المستقبل، لكنه تحليل للقدرات البارزة والطاقات الكامنة والمزج بينهما حتى يتبين الممكن في الإنجاز على المدى القريب والبعيد. لا ينفصل البعد الزمني الأول عن الآخر، كما لا يقفز من بعد زمني إلى آخر قفزاً، بل يكون المسار تراكمياً حتى تحقيق أهدافه. ولذلك فمن أخطر الأمور التوقف عند القدرات البارزة والتنبؤ على أساسها، أو قصر النظر على الطاقات الكامنة واستشراف المستقبل من خلالها. فالبديل الأول سيقودنا إلى صورة حالكة للضعف والتفرق، أما البديل الآخر فسينتهي بنا إلى أحلام مثالية. وكي ننتقل من الحديث المجرد إلى المفصل نستعرض مؤشرين كأمثلة على ذلك: المؤشر الأول: هو عدد السكان في الوطن العربي الذي يبلغ في الوقت الراهن ما يقارب ٢٥٠ مليون نسمة، وهو حجم سكاني كبير نسبياً لكنه موزع في أقطار كثيرة تسوده نسبة كبيرة من الأمية، وتنتشر فيه نسبة كبيرة من الأمراض، كما يعصف الفقر بكثير من سكانه، هذا هو واقع الحال العربي يعكس قدراتنا البارزة، لكن هذا القدر من السكان يحمل في طياته طاقة كبيرة لو امتلك ناصية المعرفة والعلم والمهارة في إطار جامع. والمثال الأول يقودنا إلى مثال السوق، فالسوق في الوطن العربي ليست واحدة، بل عديدة وهو مما يحد من التطور الصناعي والتقني ولكن الأسواق المتعددة حينما تصبح سوقاً واحداً تعجل التطور الصناعي وتغري بانشاء صناعات ما كان لها أن تقوم لولا السوق الكبيرة الواحدة، والعالم يعج من حولنا بالأمثلة على ذلك.

لذلك فمن الخطأ الفادح أن نفترض الثبات في قدراتنا البارزة ونبني عليها، كما أنه من الخيال الجامح أن نتصور الأمر الكامن حالاً واقعاً ونشيد عليه. فالواجب أن نتمعن في الوسائل التي تمكننا من الوصول إلى أن تكون قدراتنا البارزة هي إلى حد كبير طاقاتنا الكامنة، هذا هو عملنا المستقبلي.

وكي نصون مستقبلنا ونحدد مساره يلزم أن تتوفر لدينا رؤية استراتيجية للمستقبل تنقلنا من وضعنا الراهن إلى الوضع الذي ينبغي أن يكون ولن يتحقق ذلك إلا إذا انطلقنا من أسر المفاهيم السائدة والتصورات الخاطئة، وأعملنا الفكر فيها من أجل تجاوزها، ولبناء اسس فكرية ومؤسسية تستجيب لدواعي الرؤية الاستراتيجية ومتطلباتها.

ان فهم تجارب الماضي ودروسه حاجة ماسة لتشكيل الرؤية الاستراتيجية. ولعل من أبرز ما يجب التأكيد في هذا النطاق أمور أربعة:

١- ان النهضة باوجهها السياسية والاقتصادية والثقافية المختلفة لن تنجز إلا إذا استلهمت مثالها من بنيتها الاجتماعية. فمحاكاة تجارب الآخرين مهلك ومضلل، لأنه مضيعة لسنين من العمل لهثاً وراء هدف متحرك. وهو مضلل لأنه يريد أن يزرع النهضة زرعاً كالنباتات، على الرغم من أن النباتات لا يمكن زرعها في أي تربة. لكن لا ينبغي أن نذهب إلى المدى الآخر فنغلق على أنفسنا الأبواب. لقد شهد التاريخ حضارات قديمة مختلفة كحضارة وادي النيل ووادي الرافدين واليونان والرومان وبالرغم من أنها تمايزت عن بعضها البعض لكن قنوات التلاقح بيها كانت واضحة. وكان هذا أيضاً حال الحضارة العربية الإسلامية التي استوعبت الكثير من المعرفة الإنسانية، في ميادين شتى، في إطارها.

٢- ان هذه الرؤية ستكون موضع الإهمال ومحل النسيان إذا لم تتصف بالمرونة التي تسمح لها باستيعاب التغيرات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والتطورات الثقافية. وهذه المرونة تتصل بالقدرة الذاتية على التوليد والإبداع وليس بالقدرة الذاتية على التوليد والإبداع وليس بالقدرة على المحاكاة والإتباع. ففي الحال الأول فإن أي مدخل سيصبح جزءاً متكاملاً من جسمها وهي آلية تسمح للاستجابة بلا حدود للظروف المتغيرة. وفي الحال الثاني لا تكون إلا مجرد إضافات سيختنق بها الجسم في النهاية.

٣- ان توازن هذه الرؤية بين العديد من الجوانب فلا تكون مجرد إهتمام بالروابط الثقافية والسياسية، أو محض اعتبار العوامل الاقتصادية. فهذه الجوانب لا يغني بعضها عن البعض الآخر.

٤- ان الظروف التاريخية المعاصرة تعلمنا أن مسيرة التكامل والتوحد تحتاج إلى توفير الشروط اللازمة لها فهي عملية تراكمية تدريجية متواصلة، وهذه الطريقة تضمن لها أسباب استمرارها وبقاءها.

وحتى نتمكن من خلال هذه الرؤية لأن نصل إلى معادلة القوى البارزة لتعادل القوى الكامنة ينبغي لها أن تحدد التوجه الفكري في معالجة عناصر أساسية في الرؤية الاستراتيجية بحيث تتحول في حال الاتفاق عليها إلى برامج ومشروعات وقوانين وإجراءات من أجل التنفيذ. ويمكن مناقشة هذه العناصر على النحو التالي:

الأمن القومي:

يتحدد مفهوم الأمن القومي دائما في نطاق الفهم التقليدي له أي، توافر القدرة العسكرية للدفاع عن الوطن العربي، وهذا الفهم عدا عن كونه غير وافي لكنه يخفي أيضا المخاطر الأخرى التي قد يتعرض لها الأمن القومي. وتظهر التطورات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في العالم على مدى العقود الماضية ان المخاطر التي يتعرض لها أي بلد قد تكون غير عسكرية مثل العقوبات الاقتصادية. ولهذا فان المبالغة في التأكيد على الخطر العسكري قد يؤدي إلى إنفاق على التسليح غير متناسب مع الانفاق على القطاعات الأخرى، كالصحة والتعليم ... الخ. مما يؤدي إلى الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي تضعف القدرة على مقاومة التدخل الخارجي، الذي لا يختلف إلى حد كبير في نتائجه عن نتائج العدوان المسلح. وهذا يتطلب احداث توازن بين قدرة الوطن العربي في الدفاع عن نفسه عسكرياً وفي طاقته على حماية نفسه من نتائج الفقر والجهل والمرض.

التطور الاقتصادي والاجتماعي:

يتميز الوطن العربي بوجود اختلاف واضح بين أقطاره في مواردها البشرية والمادية مما نجم عنه اختلاف في الثروة والدخل. ولكن اتباع السياسات الاقتصادية المتكاملة يمكن أن يحول التفاوت في الموارد البشرية والمادية بين الأقطار العربية إلى فوائد اقتصادية لكل قطر عربي. وما ينبغي لفت النظر إليه أن نتعلم من التجربة الماضية فنكف عن التركيز على المساعدات والمنح وأن نؤكد على المشروعات المشتركة وخلق منطقة التجارة العربية الحرة. وهذا يفترض وجود اتفاقات على عديد من الأمور. بعض هذه الاتفاقات قائم مثل اتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الأقطار العربية واتفاقية انتقال رؤوس الأموال العربية، وهي تحتاج إلى تنفيذ واستكمال باصدار اتفاق حول انتقال العمالة العربية.

ان خلق منطقة تجارة عربية حرة تنساب منها لاسلع والأموال والأفراد بين الأقطار العربية سيؤدي بالتدريج إلى خلق منافع عامة للجميع وتقليص للفجوة في مجال توزيع الثروة والدخل.

التطور العملي والتقني:

لم تكن هناك انجازات واضحة في هذا الحقل على مستوى الوطن العربي فلم تفلح الكثير من السياسات في تحقيق نقدك يذكر في مجال التطور التقني بل بالعكس عملت على تعميق التقنية للبلدان الصناعية بحيث أصبح الوطن العربي عرضة للضغط الخارجي. فالاحصاءات توضح أنه بالرغم من الانفاق الضخم على قطاع التعليم في الوطن العربي، فإن معدلات الأمية لا زالت عالية بحيث أنها تتجاوز ٥٠%. وهذا ينطبق على قطاع التعليم العالي سواء نظر إليه بمعيار كمي أو نوعي. فعدد المؤسسات التعليمية ذات المستوى العالي، جامعات، معاهد، لم يتجاوز ٢٧٥ مؤسسة أي بمعدل معهد لما يزيد عن ثلاثة أرباع المليون من السكان. وهي نسبة هزيلة قياساً على ما هو عليه الحال في البلدان الصناعية أو حتى في كثير من بلدان العالم النامي. ولذلك فالتحدي الماثل أمامنا يكمن في:

١- خلق القاعدة العلمية وتوجيهها نحو مجالات التطبيق.
٢- تطوير السياسات والخطط المؤدية إلى دمج الجامعات والمعاهد العلمية في إطار السياسات الاقتصادية.
٣- خلق مركز علمي عربي مشترك لتوجيه البحث العلمي وتطبيقاته، وتنسيق فعاليات مع المراكز القطرية المماثلة.
٤- تشجيع إنشاء الشركات العربية المشتركة التي تقوم بتنفيذ المشروعات الصناعية داخل الوطن العربي وخارجه.

البناء المؤسس والتشريعي:

ان تفاوت المؤسسات واختلاف التشريعات في الأقطار العربية يضع قيوداً عديدة على تنفيذ القرارات والاتفاقات العربية. وهذا يعود إلى أن الكثير من هذه المؤسسات والقوانين يعود إلى فترة الاستعمار، أو تم إقامتها أو تشريعها بدون تنسيق مع الأقطار الأخرى. ولذلك لا بد من العمل على:

١- خلق مؤسسة عربية تنظر في القوانين والتشريعات بغرض توحيدها.
٢- خلق مؤسسة مماثلة على كل مستوى قطري لمتابعة تنفيذ قرارات المؤسسة القومية.
٣- إنشاء محكمة العدل العربية للفصل في الخلافات.

المشاركة الشعبية:

إن تطوير السياسة العامة يعتمد إلى حد كبير على جهود الناس ومشاركتهم في صنع القرار وفي تنفيذه. وهذه المشاركة ضرورية ليس للفوائد الناجمة عنها، أو لأنها تخفف من حجم الكلفة الاجتماعية التي قد تحصل في حال غيابها، ولكن لأنه حق طبيعي للمواطنين أن تكون لهم الكلمة في كل القضايا التي تتعلق بهم، وهو أمر مرهون بهم أن يقرروا طريقة مشاركتهم سواء في صنع القرار أو في الإشراف على تنفيذه.